EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

Regional Observatory on VAWG
المرصد الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات

التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية

نتائج المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات

تشرين الأول لعام 2024

2025

التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية

نتائج المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات

تشرين الأول لعام 2024

جدول المحتويات

المقدمة..... 3

❖ الفئة الأولى: الإطار القانوني والسياسات العامة 4

الفجوات الرئيسية 7

التوصيات 7

❖ الفئة الثانية: الإجراءات والمبادئ التوجيهية 8

الفجوات الرئيسية 10

التوصيات 10

❖ الفئة الثالثة: تقديم الخدمات الممولة من الدولة..... 11

الفجوات الرئيسية 12

التوصيات 12

❖ الفئة الرابعة: نظام البيانات والإحصائيات 13

الفجوات الرئيسية 13

التوصيات 13

❖ الفئة الخامسة: البرامج والتدابير الوقائية 14

الفجوات الرئيسية 15

التوصيات 15

❖ الفئة السادسة: القدرات المهنية للمستجيبين في الخطوط الأمامية..... 16

الفجوات الرئيسية 16

التوصيات 16

❖ الفئة السابعة: التنسيق على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الإقليمي 17

الفجوات الرئيسية 18

التوصيات 18

المقدمة

يقدّم هذا التقرير تقييمًا للاستجابة الوطنية في مصر للعنف ضد النساء والفتيات، عبر سبع فئات رئيسية هي: الإطار القانوني والسياسات العامة، الإجراءات والمبادئ التوجيهية، توفير الخدمات المموّلة من الدولة، أنظمة البيانات والإحصاءات، البرامج والتدابير الوقائية، القدرات المهنية للمستجيبين الأوائل، والتنسيق الوطني والتعاون الإقليمي.

تُبرز التحليلات مستويات متفاوتة من الإنجاز: ففي حين يظهر تقديم الخدمات المموّلة من الدولة (62.9٪) والقدرة المهنية للمستجيبين الأوائل (58.7٪) تقدمًا، تظل مجالات أخرى أضعف بكثير. إذ تسجّل الأطر القانونية والسياسات العامة (30.6٪) والبرامج والإجراءات الوقائية (32.2٪) أدنى مستويات الإنجاز، مما يبرز فجوات كبيرة على الصعيدين التشريعي والوقائي.

تُظهر الإجراءات والإرشادات القياسية (44.7٪) والتنسيق الوطني والتعاون الإقليمي (50.3٪) بعض الجهود المؤسسية، إلا أنها تفتقر إلى التنفيذ الشامل والاستدامة.

تقف أنظمة البيانات والإحصاءات (50.1٪) عند مستوى متوسط، مما يعكس وجود مسوحات وآليات، لكنها محدودة من حيث التغطية والنشر.

مجتمعة، تقدّم هذه النتائج صورة مختلطة: فعلى الرغم من وجود آليات ومبادرات مهمة، لا تزال مصر تواجه تحديات كبيرة في مواءمة القوانين مع المعايير الدولية، وتأسيس الوقاية بشكل مؤسسي، وضمان تنسيق مستدام يستجيب للقضايا الجنسانية.

النسبة المئوية لمستوى الإنجاز

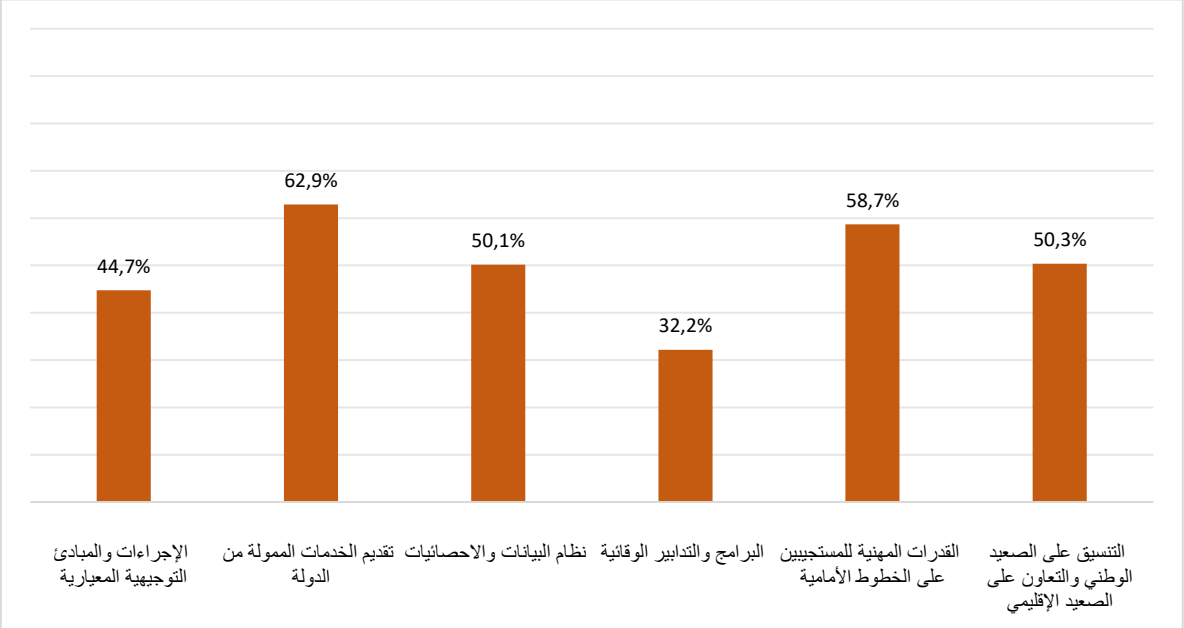

حقق الإطار القانوني والسياسات العامة أدنى نسبة، حيث بلغت 30.6٪، ما يعكس وجود فجوات كبيرة تتطلب إصلاحات تشريعية وسياساتية لضمان التوافق الكامل مع المعايير الدولية.

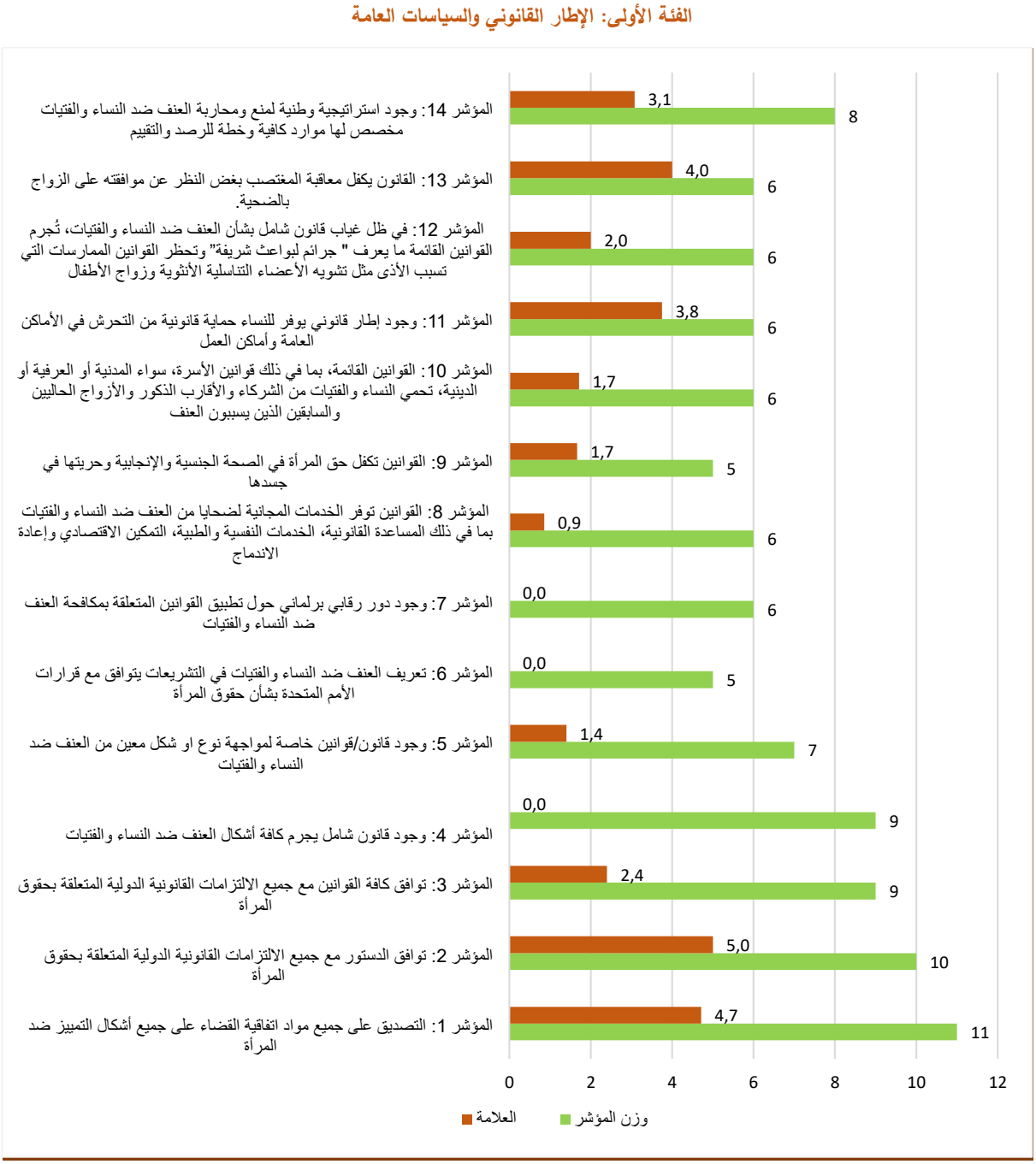

الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة

صادقت مصر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لكنها تحفظت على بعض المواد الأساسية فيها (المواد 2 و16 و29). علاوة على ذلك، لم تصدق الحكومة المصرية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، الذي يتيح تقديم

الشكاوى الفردية إلى لجنة سيداو. هذا الالتزام الجزئي ينعكس في نتيجة المؤشر الأول، التي بلغت (11/4.7)، مما يوضح أنه رغم وجود التصديق، فإن التحفظات تقوض الامتثال الكامل.

بالنسبة للدستور المصري:

أ. يعترف الدستور المصري بالتزام الدولة بالمعاهدات الدولية. تنص المادة 93 على التزام الدولة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وأن اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية المصادق عليها تصبح ذات قوة قانونية بعد نشرها وفق الشروط المحددة. وفي الوقت نفسه، تنص المادة 2 من الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، مما يجعل أحكام اتفاقية سيداو غير قابلة للتطبيق إذا تعارضت مع مبادئ الشريعة.

ب. يحظر الدستور التمييز على أساس الجنس. إذ تنص المادة 53 على حظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس.

ت. يحتوي الدستور على أحكام محددة تتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وتنص المادة 11 على حقوق المرأة وتشمل التزام الدولة بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

ث. يعتمد الدستور تدابير إيجابية لتعزيز مشاركة المرأة، لكنها لا تصل إلى التكافؤ الكامل. حيث أن 25٪ فقط من المقاعد مخصصة للنساء، وذلك على المستوى المحلي فقط، وليس على المستوى التشريعي (مجلس النواب). لكن المادة 11 من الدستور تنص على"تضمن الدولة للمرأة ممارسة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وفقاً لأحكام الدستور. كما تضمن حقوقها في المناصب العامة والمناصب الإدارية العليا في الجهات الحكومية، والتعيينات الخاصة في الهيئات المختلفة، دون تمييز ضدها".

وبناءً عليه، حصل المؤشر الثاني على نتيجة مرتفعة نسبياً بلغت (10/5).

بالنسبة للتشريعات الوطنية:

القوانين الرئيسية التي تتعارض مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة هي كما يلي:

1. لا يجرّم القانون الجنائي الاغتصاب الزوجي.
2. وفقاً لقانون الجنسية، لا يمكن للمرأة المصرية نقل جنسيتها إلى زوجها غير المصري، بينما يمكن للرجل المصري ذلك.
3. تنص المادة 237 من القانون الجنائي على أن الرجل الذي يمسك زوجته تمارس الزنا ويقتلها ويقتل الشخص المتورط معها يحصل على حكم مخفف.
4. تحظر المواد من 260 إلى 264 من القانون الجنائي الإجهاض، بما في ذلك للنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب، ويسمح بالإجهاض فقط إذا كان الحمل يهدد حياة المرأة.
5. تجرّم المواد 237 و273 إلى 277 من القانون الجنائي الأفعال الجنسية خارج نطاق الزواج.
6. يجرّم القانون الجنائي البغاء، ولكنه، رغم معاقبة العملاء، لا يضمن حماية النساء العاملات في البغاء.
7. لا يضمن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين المساواة بين المرأة والرجل في الزواج والطلاق فيما يلي:

- تعدد الزوجات :يُسمح بتعدد الزوجات.
- الولاية :الآباء هم الأوصياء الوحيدون على أبنائهم.
- الميراث :ينص نظام الميراث وفقاً للشريعة على أن النساء يحصلن غالباً على حصة أقل من الرجال.
- الطلاق :يحق للرجال طلاق زوجاتهم شفهياً دون اللجوء إلى المحكمة، بينما تستطيع النساء الحصول على أنواع محدودة من الطلاق عبر المحكمة.

8. لا يضمن قانون العمل المساواة بين الجنسين في العمل ويفرض قيوداً إضافية على توظيف النساء.

حصل المؤشر الثالث على (9/2.4)، مما يعكس شمولاً محدوداً لمبادئ المساواة بين الجنسين.

علاوة على ذلك، تؤكد نتيجة المؤشر الرابع (9/0) غياب إطار قانوني شامل وموحد يعالج جميع أشكال العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما أنه لا يوجد تعريف محدد للعنف ضد المرأة في التشريع المصري، على الرغم من أن القانون الجنائي يحدد بعض أشكاله. وقد جاءت نتيجة المؤشرة السادس (5/0).

بعض أشكال العنف ضد المرأة مُجرّمة (نتيجة المؤشر الخامس (7/1.4) مثل التحرش الجنسي والاغتصاب وختان الإناث، لكنها ليست شاملة (نتيجة المؤشر 12 (6/2.0). يجرّم القانون الجنائي ختان الإناث ويعتبره جريمة يُعاقب عليها بالإعدام. أما أشكال أخرى من العنف مثل الاغتصاب الزوجي، وما يسمى "جرائم الشرف"، وتزويج الأطفال فلا تُغطّى بشكل كامل (نتيجة المؤشر 13 (6/4))

لا يمارس البرلمان الرقابة على أنشطة تطبيق القوانين المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة (نتيجة المؤشر السابع (6/0).

يوفر الدستور والتشريعات الحق في المساعدة القانونية لمن لا يملكون الإمكانيات المالية، ولكن ليس بشكل محدد للنساء ضحايا العنف ضد المرأة. كما أن القانون لا ينص بشكل محدد على الدعم النفسي والطبي للنساء ضحايا العنف (نتيجة المؤشر الثامن (6/0.9).

تتناول قوانين مختلفة الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الطبية وتوفير وسائل منع الحمل. ومع ذلك، الإجهاض غير قانوني إلا إذا كان الحمل يهدد حياة المرأة، وفقاً للمادة 61 من القانون الجنائي، التي تنص على أن الجريمة لا تُعاقب إذا كانت حياة الشخص في خطر (نتيجة المؤشر التاسع (5/1.7).

يحظر القانون الجنائي التحرش الجنسي في الأماكن العامة بموجب القانون رقم 50 من القانون الجنائي، المعدل في 2014. وتنص المادتان أ و ب من المادة 306 على معاقبة أي شخص يمارس أفعالاً جنسية أو "إيماءات فاضحة"، بأي شكل، بما في ذلك عبر وسائل الاتصال الحديثة، بالسجن لفترة محددة أو بالغرامة. كما يفرض القانون رقم 185 لسنة 2023، المعدل لبعض أحكام القانون الجنائي، عقوبات أشد للتحرش الجنسي. إذا ارتكبت الجريمة في مكان العمل، يُمدد حكم السجن ليصبح سبع سنوات على الأقل. كما لا يعالج قانون العمل التحرش الجنسي في مكان العمل، لكن القانون رقم 185 لسنة 2023 يفرض عقوبات أشد، تصل إلى السجن لمدة سبع سنوات على الأقل إذا ارتكبت الجريمة في مكان العمل. بناءً عليه، حصل المؤشر 11 على (6/3.8).

تنص المادة 237 من القانون الجنائي على أن الشخص الذي يقتل زوجته يستفيد من تخفيف العقوبة إذا تم الإمساك بها وهي ترتكب "الزنا" (نتيجة المؤشر 13 (6/4.0).

الاستراتيجيات الوطنية:

قامت مصر بوضع استراتيجيات وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في عام 2015 وذلك من قبل المجلس القومي للمرأة. حيث شملت أربع مجالات: الوقاية، الحماية، التدخلات، والملاحقة القضائية والدعاوى القانونية.

سجل المؤشر 14 (8/3.1). مما يعكس الفجوة بين التخطيط والتنفيذ الفعلي. وقد انتهى النطاق الزمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية هذه الاستراتيجية الوطنية في عام 2020، وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 تتضمن أحكامًا ذات صلة، إلا أنه لا يوجد حاليًا خطة وطنية مخصصة أو ممولة بالكامل.

علاوة على ذلك، قام المجلس القومي للمرأة بوضع هذه الاستراتيجية، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030 واستراتيجيتها للتنمية المستدامة. وتعتمد الاستراتيجية على أربعة محاور: التمكين السياسي، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، والحماية. لم يتم تخصيص ميزانية للاستراتيجية بسبب عدم وجود تقديرات تكلفة لبعض الأنشطة والبرامج المخطط تنفيذها من قبل الجهات المختلفة. ويعتمد تمويل خطة التنفيذ التفصيلية على ثلاثة مصادر: الدولة كممول أساسي، ومساهمات المجتمع، والقطاع الخاص، والمانحين الدوليين. كما تعمل منظمات المجتمع المدني على الدفع نحو تنفيذ الاستراتيجية وتطوير خطة للمتابعة والتقييم.

لا توجد سياسة صحية وطنية تتناول العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، لكن المجلس القومي للأمومة والطفولة وضع الإطار الاستراتيجي والخطة الوطنية للأمومة والطفولة(2018–2030) . كما قامت وزارة الصحة بوضع بروتوكولات طبية لإدارة حالات العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي.

الفجوات الرئيسية

- استمرار التحفظات على اتفاقية سيداو (المواد 2 و16 و29) وعدم التصديق على البروتوكول الاختياري.
- غياب قانون شامل للعنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وعدم تجريم الاغتصاب الزوجي وجرائم الشرف.
- محافظة قانون الأحوال الشخصية على تعدد الزوجات، وعدم المساواة في الميراث، وأحكام الطلاق التمييزية.
- احتواء القانون الجنائي وقانون العمل على أحكام تمييزية وفشلاهما في معالجة التحرش في مكان العمل بشكل كافٍ.

التوصيات

- إزالة التحفظات على اتفاقية سيداو والتصديق على البروتوكول الاختياري.
- سن قانون شامل لمناهضة العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي يشمل جميع أشكال العنف، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي وتزويج الفتيات.
- إصلاح قانون الأحوال الشخصية لضمان المساواة الكاملة بين الجنسين في الزواج والطلاق والميراث والولاية.
- تعديل القانون الجنائي وقانون العمل لضمان المساواة الكاملة بين الجنسين وحماية صريحة من التحرش في مكان العمل.

حققت الإجراءات واللوائح القياسية نسبة 44.7٪، مما يشير إلى تقدم ضعيف.

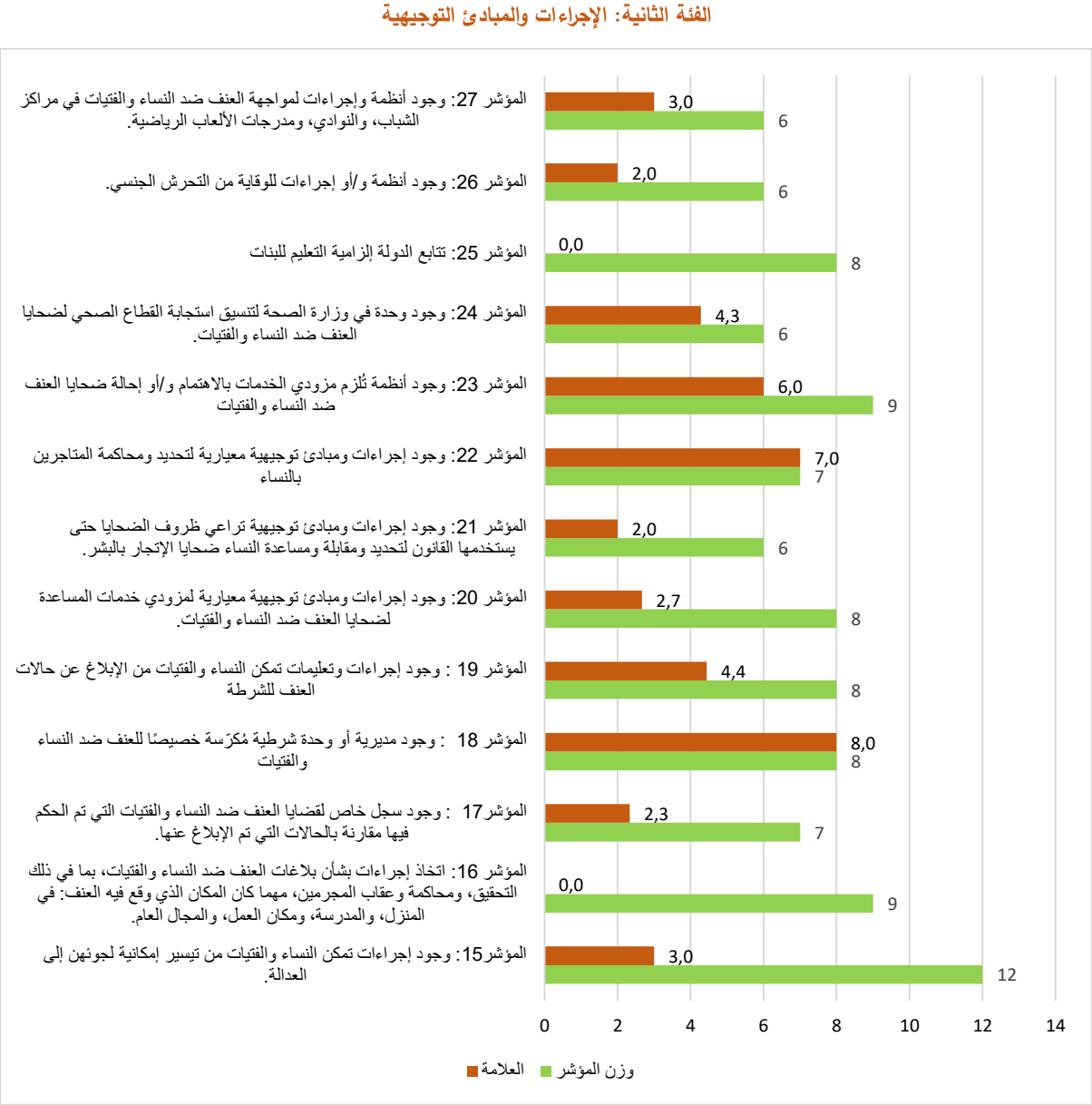

العدالة:

تم إنشاء محاكم الأسرة بموجب القانون رقم 10 لسنة 2004، والتي لها الاختصاص بالنظر في القضايا الأسرية، بما في ذلك الطلاق والنفقة والحضانة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ المجلس القومي للمرأة خطًا ساخنًا لتلقي شكاوى النساء والفتيات.

تختص إدارة حماية الأسرة والأحداث بتلقي كل شكاوى أو إخطار أو طلب مساعدة أو حماية يتعلق بالعنف الأسري. كما يلزم قوات إنفاذ القانون قبول التقارير والشكاوى المتعلقة بالجرائم وإحالتها فورًا إلى نيابة عامة وفقًا للمادة 24 من قانون الإجراءات الجنائية.. وتنص نفس المادة على أن الشهود والخبراء، الذين تستمع إليهم الشرطة، يجب أن يوقعوا على تقارير الشرطة وإحالتها إلى النيابة العامة. وقد حصل المؤشر 15 على (12/3.0).

لا يوجد نظام للرصد لتتبع كيفية تقدم القضايا المبلّغ عنها إلى الشرطة أو محاكم الأسرة نحو المحاكمة، لذا حصل المؤشر 16 على (9/0).

الشرطة:

تم إنشاء إدارة مكافحة العنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية، والتي تعمل على إبلاغ الضحايا بحقوقهن وتلقي الشكاوى، لذا حصل المؤشر 18 على الدرجة الكاملة (8/8).

الوحدات التابعة لوزارة الداخلية مسؤولة عن تلقي الشكاوى من ضحايا العنف ضد المرأة والتنسيق مع مختلف المؤسسات. وتختص إدارة مكافحة العنف ضد المرأة بإبلاغ الضحايا بحقوقهن وكيفية الإبلاغ عن حالات العنف، بالإضافة إلى تلقي الشكاوى وإحالتها إلى المجلس القومي للمرأة لتقديم المساعدة. في عام 2020، أصدرت وزارة الداخلية دليلًا بعنوان "الاستجابة الفعالة للشرطة لجرائم العنف ضد المرأة" بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .بناءً عليه، حصل المؤشر 19 على 8/4.4.

لا توجد إجراءات محددة لتحديد النساء ضحايا الاتجار بالبشر، لكن المادة 22 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 64 لسنة 2010 تتعلق بحماية الضحايا، وتنص على أن "الدولة تضمن حماية الضحية وتعمل على توفير الظروف المناسبة لمساعدته ورعايته الصحية والنفسية والتعليمية والاجتماعية".

يشمل القانون أيضًا إجراءات لضمان حماية حقوق الضحايا، بما في ذلك الحق في الأمان الجسدي والنفسي وحماية الخصوصية، وينص على أن "يتخذ القضاء المختص التدابير اللازمة لضمان حماية الضحية".

كما أنشأت الحكومة بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 192 لسنة 2017 اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، التي تدير جهود مكافحة الاتجار عبر الوزارات، وتُجري التحقيقات والملاحقات القضائية، وتنظم حملات التوعية.

كما أطلقت اللجنة الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الاتجار بالبشر(2026–2022) والتي تركز على تطوير تدابير الوقاية والملاحقة، وحماية ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك وضع إرشادات للتعامل مع الضحايا الضعفاء من النساء والأطفال، وتعزيز قدرة دور رعاية النساء على التعامل مع حالات الاتجار بالبشر. وقد حصل المؤشر 21 على (6/2.0).

الصحة:

حصل المؤشر 23 على (9/6.0)، مما يعكس وجود عدة كتيبات وبروتوكولات صادرة عن وزارة الصحة والمجلس القومي للمرأة، بما في ذلك: البروتوكول الطبي لإدارة ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، دليل إجراءات قضايا العنف ضد المرأة، ودليل الناجين لموظفي مكاتب الشكاوى. توضح هذه الإجراءات وجود بعض الالتزامات المؤسساتية لتقديم الخدمات، خصوصًا في قطاعي الصحة والتعليم. وقد حصل المؤشر 24 على (6/4.3)، مما يعكس عمل مركز التنسيق بوزارة الصحة ووحدة الطب الشرعي لتقديم الخدمات الطبية للناجيات.

التعليم:

في قطاع التعليم، رغم ضمان التعليم الإلزامي بالقانون، حصل المؤشر 25 على 8/0، لعدم وجود آلية فعّالة لمراقبة وضمان التحاق الفتيات بالمدارس.لا توجد آليات لمراقبة التعليم الإلزامي للفتيات، ولكن المادة 19 من دستور 2014 المعدلة 2019 والمادتان 3 و15 من قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 تنص على إلزامية التعليم للأطفال وتوفير التعليم المجاني لكل

مواطن. تحدد المادة 15 من قانون التعليم الحد الأدنى للالتحاق بالمدرسة بعمر 6 سنوات، مع ضرورة إكمال 9 سنوات من التعليم، وتلزم المحافظين والولاة والأوصياء بتنظيم وتنفيذ تعليم الأطفال.

لا توجد لوائح لمنع التحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية، لكن بعض مواد القانون الجنائي تفرض عقوبات صارمة على الاعتداء على القصر. كما صدرت إجراءات وتعليمات، بما في ذلك التعميم رقم 31 لسنة 2017، بشأن التدابير الاحترازية في المدارس والمؤسسات التعليمية للحد من انتشار الجرائم ذات الطبيعة الأخلاقية.

أنشأ المجلس القومي للمرأة وحدات لمكافحة العنف ضد المرأة في الجامعات المصرية، تهدف إلى معالجة التحرش الجنسي في الحرم الجامعي، وتوفير مكان لتقديم الشكاوى، وتقديم جلسات توعية حول العنف الجنسي، وتوثيق حوادث التحرش. وعليه، حصل المؤشر 26 على (6/2).

بالنسبة للوائح أو الإجراءات الخاصة بمراكز الشباب والأندية والملاعب الرياضية، أطلقت وزارة الشباب والرياضة سياسة مكافحة التحرش الداخلية للوزارة في نوفمبر 2020.

تركز السياسة على: اتخاذ التدابير الوقائية والإبلاغ، وبناء قدرات المسؤولين داخل الوزارة والهيئات التابعة، وتطوير آليات الإبلاغ، وبناء القدرات المؤسسية، وتوفير برامج الاستماع النشط والدعم النفسي. وتعتمد أيضًا على آلية شكوى ملموسة ممثلة في لجان متخصصة للتحقيق في الشكاوى ودعم المتضررين في جميع المحافظات. بناءً عليه، حصل المؤشر 27 على (6/3)، مما يشير إلى بداية مؤسسية محدودة في هذا المجال.

علاوة على ذلك، تشمل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية (2017–2030) أحكامًا لإنهاء التمييز وتمكين المرأة في المجال العام، والتي قد تنطبق على مراكز الشباب والأندية والملاعب. بشكل عام، يفرض القانون الجنائي عقوبات أشد إذا ارتكبت الجريمة ضد القصر.

الفجوات الرئيسية

- غياب نظام لمتابعة حالات العنف ضد المرأة المبلّغ عنها للشرطة أو المحاكم.
- غياب إجراءات منظمة لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر.
- لا توجد آلية لمراقبة التعليم الإلزامي للفتيات.
- محدودية تدابير منع التحرش في المؤسسات التعليمية.

التوصيات

- إنشاء نظام وطني لتتبع القضايا المبلّغ عنها المتعلقة بالعنف ضد المرأة.
- وضع إرشادات واضحة لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر وإحالتهم.
- تنفيذ آليات لمراقبة التعليم الإلزامي للفتيات.
- تفعيل وتأسيس إجراءات لمكافحة التحرش في المدارس والجامعات ومراكز الشباب والمرافق الرياضية.

❖ الفئة الثالثة: تقديم الخدمات الممولة من الدولة

حققت فئة تقديم الخدمات الممولة من الدولة نسبة 62.9٪، مما يعكس التزام الحكومة، رغم الحاجة إلى بذل جهود إضافية لضمان الوصول العادل واستدامة هذه الخدمات على مستوى جميع أنحاء البلاد.

الفئة الثالثة: تقديم الخدمات الممولة من الدولة

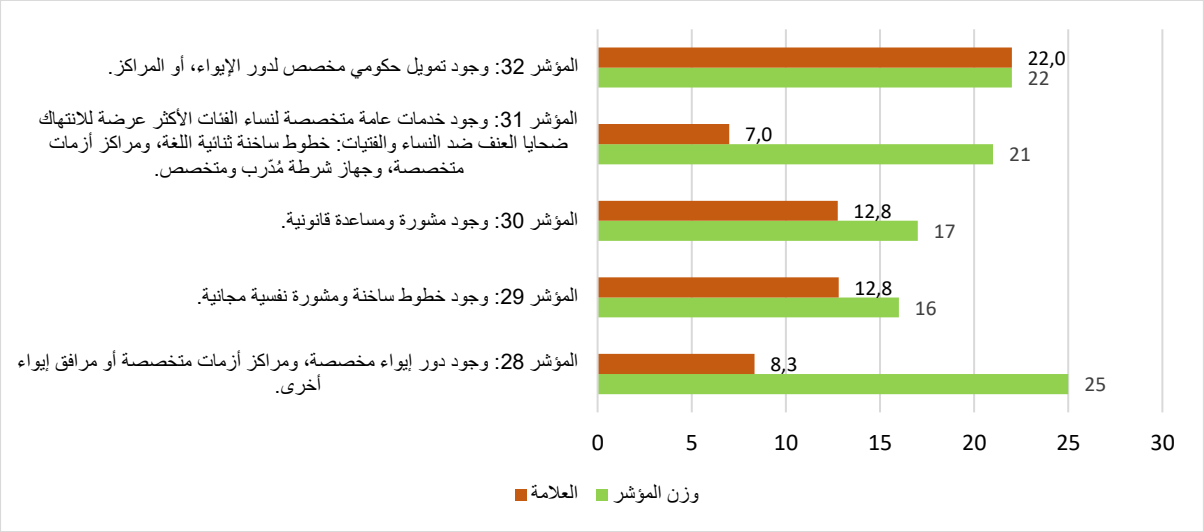

أهم إنجاز يظهر في المؤشر 32، الذي حصل على (22/22)، مما يشير إلى تخصيص الحكومة للتمويل بشكل مستمر لدعم دور الإيواء. تعمل مصر حاليًا على إدارة عشر دور إيواء حكومية في عدة محافظات تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي، والتي أعلنت أيضًا عن خطة لافتتاح ثلاث دور إضافية في محافظات كفر الشيخ ودمياط وبورت سعيد. حيث ستستقبل هذه المراكز النساء فوق سن الثامنة عشرة والأطفال، ذكورًا وإناثًا، حتى سن الثانية عشرة.

يوفّر مدير إدارة شؤون المرأة بوزارة التضامن الاجتماعي، من خلال دور الإيواء الحكومية التابعة للوزارة، خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي. كما أنشأ المجلس القومي للمرأة خطًا ساخنًا (15115) لتمكين النساء والفتيات من الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة. وأنشأت النيابة العامة نظامًا لتلقي بلاغات التحرش عبر تطبيق واتساب (01111755959). كما خصصت وزارة النقل خطًا ساخنًا (15047) لتلقي شكاوى التحرش في وسائل النقل العامة التابعة للهيئة القومية لسكك حديد مصر. وقد حصل المؤشر 29 على (16/12.8).

وتقدّم دور الإيواء الحكومية أيضًا استشارات قانونية للنساء ضحايا العنف، كما يوفر مكتب شكاوى المرأة، الذي أنشأه المجلس القومي للمرأة عام 2001، المساعدة القانونية. حصل المؤشر 30 على (17/12.8).

وقد عقدت الحكومة شراكات مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز قدرات هذه الدور من خلال برامج مثل «مدن آمنة خالية من العنف ضد المرأة». وتُدار هذه الدور من قبل منظمات المجتمع المدني، وتهدف إلى اعتماد نهج يركز على الناجيات في التعامل مع النساء ضحايا العنف. ومع ذلك، لا تتوافر خدمات متخصصة للفئات الأكثر هشاشة، مثل النساء المهاجرات أو ذوات الإعاقة، وهو ما انعكس في انخفاض درجة المؤشر 31 الذي حصل على (21/7).

الفجوات الرئيسية

- التغطية الجغرافية لدور الإيواء محدودة.
- الخدمات المقدمة في دور الإيواء غير شاملة بشكل موحد (المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي).

التوصيات

- توسيع عدد دور الإيواء وضمان توفرها في جميع المحافظات.
- توحيد الخدمات في جميع دور الإيواء لتشمل الدعم القانوني، النفسي والاجتماعي، وبرامج إعادة الإدماج.
- تأمين تمويل حكومي مستدام وتقليل الاعتماد على المانحين الخارجيين.
- تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتحسين تقديم الخدمات.

❖ الفئة الرابعة: نظام البيانات والإحصائيات

حققت أنظمة البيانات والإحصاءات نسبة 50.1٪، مما يعكس مستوى متوسطًا من التطور في آليات جمع البيانات والإبلاغ المتعلقة بالعنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

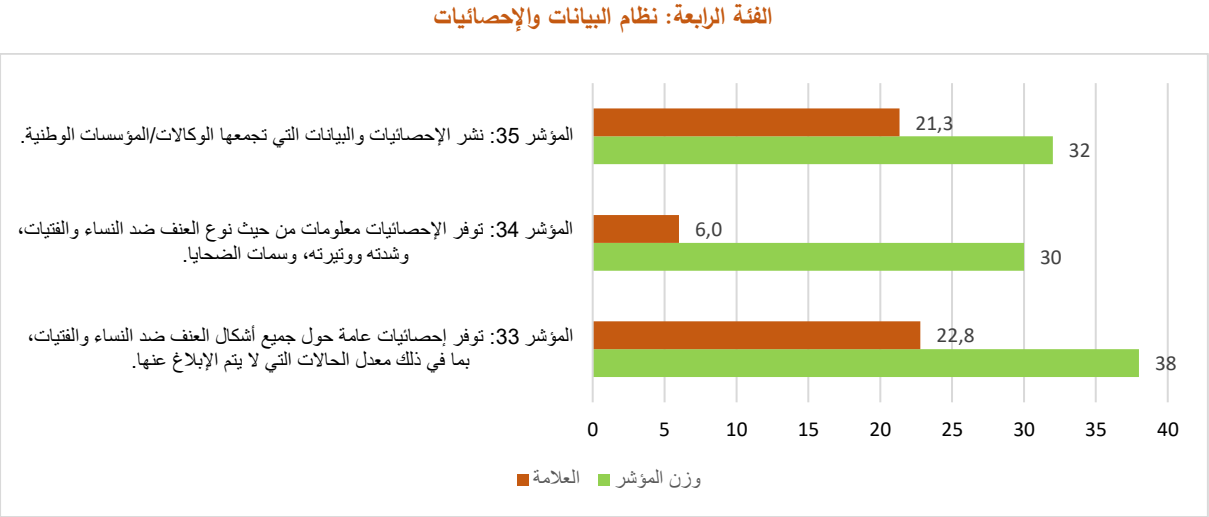

سجل المؤشر 33 (38/22.8)، مما يوضح أنه رغم وجود بيانات، إلا أنها غير شاملة. ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بجمع ونشر المعلومات. ومع ذلك، فإن هذه البيانات لا تغطي العنف غير المبلغ عنه أو جميع أشكال العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. يحد هذا القصور من القدرة على فهم النطاق الحقيقي ومدى انتشار العنف ضد المرأة في مصر، وهو ما ينعكس في النتيجة المنخفضة للمؤشر 34، التي بلغت (30/6.0).

تقوم مصر بتقديم بيانات عن العنف ضد المرأة إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة العالمية للعنف ضد المرأة .ومع ذلك، لا يتم نشر أية تقارير أو أوراق معلومات دورية حول العنف ضد المرأة. معظم البيانات المنشورة مقتصرة على المواقع الرسمية للمؤسسات الوطنية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبناءً عليه، سجل المؤشر 35 (32/21.3).

الفجوات الرئيسية

- الإحصائيات الحالية لا تغطي الحالات غير المبلّغ عنها أو جميع أشكال العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- غياب النشر الدوري ونشر النتائج للجمهور بشكل منتظم.

التوصيات

- توسيع نطاق الاستطلاعات والإحصائيات الوطنية لتغطية انتشار جميع أشكال العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الحالات غير المبلّغ عنها.
- نشر تقارير إحصائية دورية وأوراق معلوماتية لصانعي السياسات والجمهور.

حققت البرامج والتدابير الوقائية نسبة 32.2٪، وهي ثاني أدنى مستوى من الإنجاز، مما يبرز وجود فجوات كبيرة في جوانب الوقاية.

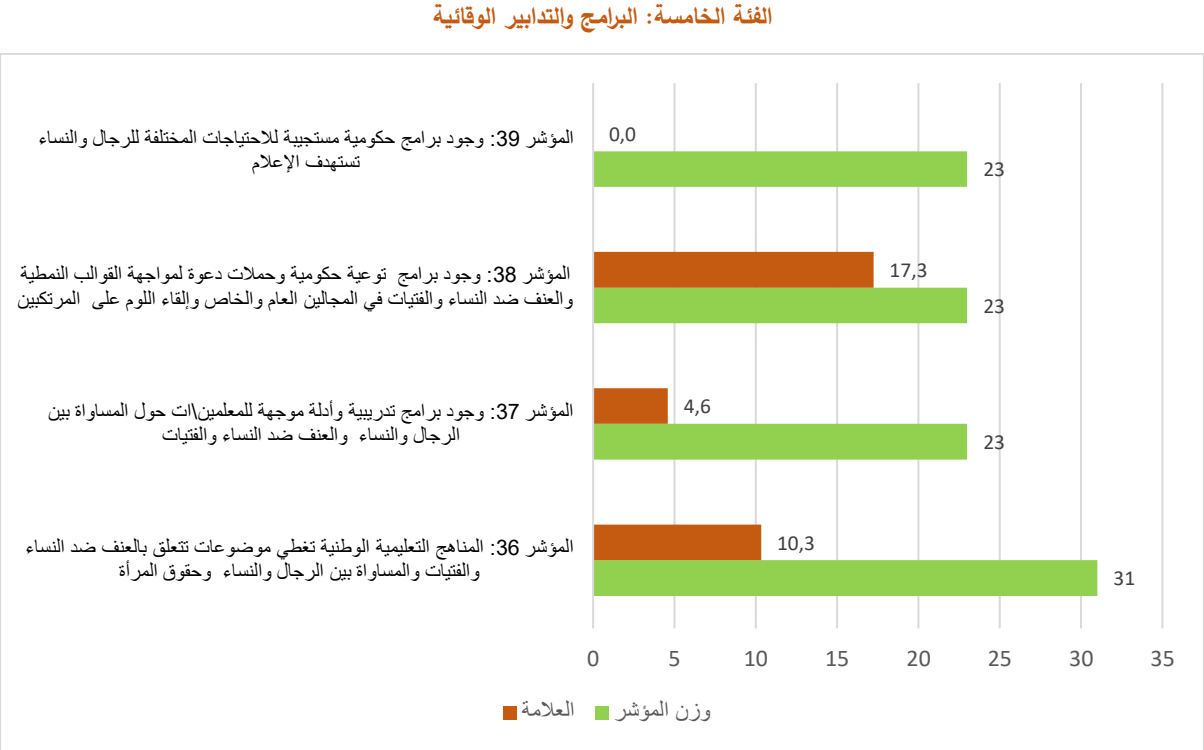

لا تتضمن المناهج الوطنية موضوعات العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أو المساواة بين الجنسين، أو حقوق المرأة. ومع ذلك، قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بوضع خطة قطاع التعليم في مصر (2027–2023) ، والتي تهدف إلى توفير بيئة تعليمية تلبي احتياجات كل من النساء والرجال، وإعداد منهج شامل. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بشرح آلياتها في عدة مؤسسات تعليمية، مثل جامعة عين شمس للغات والآداب. بناءً عليه، حصل المؤشر 36 على (31/10.3).

سجل المؤشر 37 (23/4.6) فقط، نظرًا لعدم وجود برامج تدريبية أو كتيبات مخصصة للمعلمين حول المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. ومع ذلك، قدمت وزارة التربية والتعليم إرشادات للمعلمين حول أدوار النساء والرجال لكل من الذكور والإناث لتسهيل تطبيق المناهج في المدارس الابتدائية والثانوية.

في المقابل، ينظم المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة حملات توعية سنوية كجزء من الـ 16 يوم لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي وحملات أخرى ضد ختان الإناث. وعليه، سجل المؤشر 38 (23/17.3)، مما يعكس التزام الحكومة بالحفاظ على حملات التوعية، وإن كان بشكل جزئي، لتحدي الصور النمطية وتعزيز التغيير السلوكي.

أما المؤشر 39 فقد سجل (23/0)، وهو ما يعكس غياب برامج إعلامية منظمة تهدف إلى معالجة الصور النمطية الجنسانية، وتعزيز المساواة، أو تحدي السرديات الضارة حول حقوق المرأة والعنف ضد المرأة. لا يزال التفاعل الإعلامي متقطعًا ويقتصر على الحملات، بدلاً من أن يكون مدمجًا ضمن إطار وقائي وطني شامل.

الفجوات الرئيسية

- لا تتضمن المناهج الدراسية محتوى حول المساواة بين الجنسين أو العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- غياب كتيبات أو برامج تدريبية منظمة للمعلمين/ات حول الحساسية الجنسانية.
- غياب برامج إعلامية منظمة لمعالجة العنف ضد المرأة والصور النمطية الجنسانية.

التوصيات

- إدراج موضوعات المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة في المناهج الدراسية على مستوى الدولة.
- تطوير كتيبات تدريبية موحدة للمعلمين/ات أو استخدام الأدلة المتوفرة مثل "دليل موجه إلى التعليم حول المساواة بين الجنسين في المدارس" وإنشاء برامج تدريبية مؤسسية مستمرة.
- تصميم برامج إعلامية مستدامة لتحدي الصور النمطية وتعزيز حقوق المرأة.
- توسيع الحملات التوعوية الوطنية لتشمل ما يتجاوز ختان الإناث والأحداث المؤقتة.

❖ الفئة السادسة: القدرات المهنية للمستجيبين في الخطوط الأمامية

حققت القدرات المهنية للمستجيبين الأوائل نسبة 58.7٪، مما يبرز وجود مستوى معين من الجاهزية والتدريب لدى ضباط الشرطة ومقدمي الخدمات الصحية والاجتماعية للتعامل مع حالات العنف.

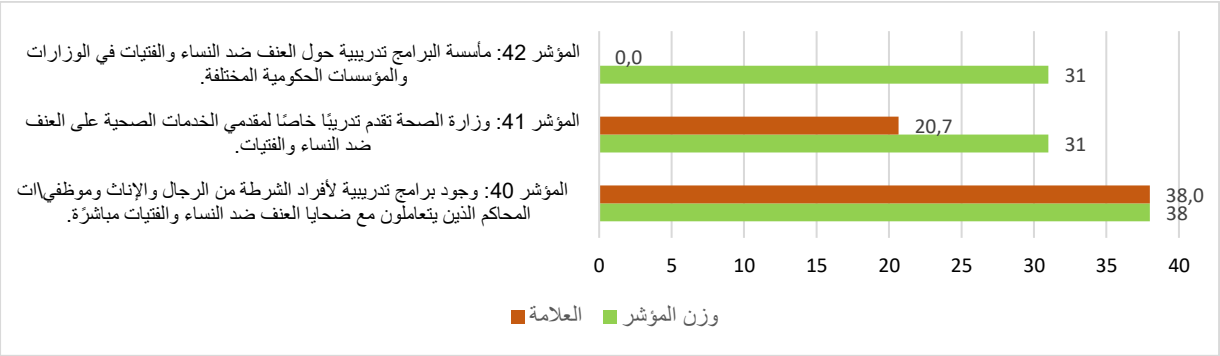

كان إنشاء إدارة مكافحة العنف ضد المرأة داخل وزارة الداخلية عام 2013 ذا دور محوري في تدريب ضباط إنفاذ القانون، وزيادة الوعي، وتشجيع الإبلاغ، وتعزيز أنظمة الإحالة. كما ساهمت وزارة العدل بإنشاء وحدة لتدريب القضاة على التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومن خلال تعاونها مع المجلس القومي للمرأة تم تدريب نحو 1,000 قاضية. بناءً عليه، حصل المؤشر 40 على الدرجة الكاملة (38/38). في المقابل، لا تقدم وزارة الصحة برنامجًا تدريبيًا محددًا لمقدمي الرعاية الصحية الذين يتعاملون مع ضحايا العنف ضد المرأة. ومع ذلك، أصدرت وزارة الصحة دليلًا لتقديم الخدمات الصحية للضحايا، وتقوم بعقد دورات تدريبية للأطباء/الطبيبات بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو ما ينعكس في المؤشر 41 الذي سجل (31/20.7).

أما المؤشر 42 فبلغت نتيجته (31/0)، مما يعكس غياب إطار تدريبي منهجي وإلزامي عبر الوزارات والمؤسسات الأخرى خارج نطاق الشرطة والسلطة القضائية.

الفجوات الرئيسية

- اقتصار التدريب إلى حد كبير على الشرطة والقضاء، وعدم توسيعه بشكل منهجي في الصحة والخدمات الاجتماعية.
- غياب تدريب مؤسسي وإلزامي عبر الوزارات المختلفة.
- غياب آليات للرصد والتقييم لتأثير التدريب.

التوصيات

- تطوير برامج تدريبية على مستوى القطاعات لمقدمي/ات الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.
- تأسيس تدريب إلزامي حول العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع الوزارات المعنية.
- إنشاء أنظمة للرصد والتقييم لقياس فعالية برامج التدريب.
- ضمان تنظيم دورات تنشيطية دورية للحفاظ على المعرفة والمهارات المكتسبة.

❖ الفئة السابعة: التنسيق على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الإقليمي

حقق التنسيق الوطني والتعاون الإقليمي نسبة 50.3٪، مما يعكس مستوى معينًا من الجهود المؤسسية، مع وجود فجوات في آليات التعاون على المستويين الوطني والإقليمي.

الفئة السابعة: التنسيق على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الإقليمي

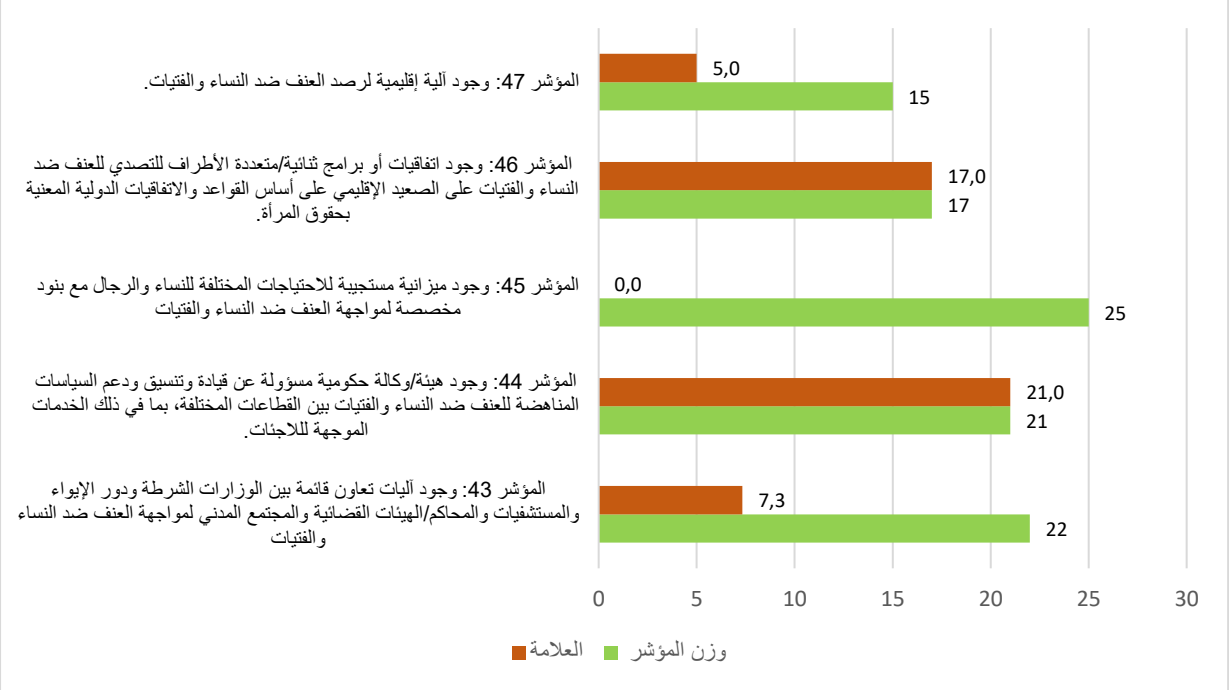

تم إنشاء آليات للتعاون لمعالجة العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي بين مختلف الوزارات والمؤسسات وفقًا لـ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015–2020). وقد تم تشكيل لجنة تنفيذية بين المجلس القومي للمرأة ورؤساء الأقسام والوحدات المعنية بحقوق المرأة في مختلف الوزارات، بما في ذلك وزارة الداخلية، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي لشؤون الإعاقة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة. وفقًا للبروتوكولات الموقعة بين هذه الجهات، تقوم اللجنة بمراقبة تنفيذ خطط العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. ويعكس المؤشر 43، الذي سجل (22/7.3) نطاقًا جزئيًا لهذا الآلية.

يتولى المجلس القومي للمرأة مسؤولية تنسيق عمل الوزارات وفقًا للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015–2020). ويشمل هذا التنسيق وزارات: الداخلية، والتعليم، والصحة والسكان، والتضامن الاجتماعي، والعدل. وقد سجل المؤشر 44 الدرجة الكاملة (21/21),

تأسس المجلس القومي للمرأة بموجب القانون رقم 30 لسنة 2018 بقرار رئاسي ويرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس الجمهورية. وتتمثل مهمته في التخطيط لتقدم المرأة، ووضع خطة وطنية في هذا الشأن، وتلبية احتياجاتها، وتقديم المشورة بشأن مشاريع القوانين، واقتراح السياسات والتشريعات، ومراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، والتنسيق بين الوزارات المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة.

يعد تمويل الميزانية فجوة رئيسية، حيث سجل المؤشر 45 (25/0)، إذ لا توجد ميزانية حساسة للنوع الاجتماعي مع تخصيصات محددة لمكافحة العنف ضد المرأة، ويظل التمويل قائمًا على البرامج والاعتماد غالبًا على المانحين الخارجيين.

على المستوى الإقليمي، تشارك مصر في أطر مثل اتحاد المتوسط .(UfM) تتضمن إعلان وزراء مؤتمر UfM الخامس حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع" أربع مجالات أولوية، أحدها مكافحة العنف ضد المرأة.

أنشأت جامعة الدول العربية اللجنة العربية للمرأة، والتي أطلقت في فبراير 2020 استراتيجية خمسية لتحديد الأولويات الوطنية للدول العربية بما يتماشى مع منصة بكين للعمل. كما أطلقت الجامعة العربية إعلان القاهرة للمرأة العربية: أجندة تنمية المرأة العربية 2030 المعتمد عام 2017، الذي يدمج المساواة بين الجنسين في العمل البيئي والمناخي والاستجابة للكوارث، ويشمل نتائج محددة تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

تشارك مصر أيضًا في الشبكات الإقليمية غير الرسمية مثل ائتلاف البرلمانيات العربيات لمكافحة العنف ضد المرأة، والذي يهدف إلى رفع الوعي بين البرلمانيات والجمهور، وجعل العنف ضد المرأة من الأولويات التشريعية، وتعزيز العمل المشترك بين البرلمانيات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية.

كما تدافع شبكة البرلمانيات العربيات من أجل المساواة (رائدات) عن المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة ويدعو لاعتماد تشريعات شاملة في المنطقة العربية. وقد سجل المؤشر 46 (17/17)، مما يوضح مشاركة مصر في المبادرات الإقليمية مع وجود اتفاقيات رسمية ثنائية ومتعددة وآليات تنفيذ.

باستثناء المؤشر الإقليمي حول العنف ضد المرأة، لا يوجد آلية أخرى للرصد الإقليمي.

تتابع مصر، كعضو في UfM، تنفيذ أحدث إعلان وزاري لحقوق المرأة (2022، مدريد). وبالنسبة لمراقبة هذا الإعلان، أبدى وزراء دول الاتحاد استعدادهم في إعلان مؤتمر UfM الخامس لـ: "إيلاء اهتمام خاص لعمليات الرصد الفعالة في المجالات الأربعة ذات الأولوية في إعلان القاهرة، وكذلك للتقييم الكمي والنوعي لتأثير الإجراءات المتخذة". سجل المؤشر 47 على (15/5)، مما يعكس مشاركة محدودة في أطر الرصد المنظمة.

الفجوات الرئيسية

- غياب ميزانية وطنية حساسة للنوع الاجتماعي مع تخصيصات محددة لمكافحة العنف ضد المرأة.
- اعتماد آليات التنسيق على ترتيبات مؤقتة وغير منهجية.
- المشاركة محدودة في آليات الرصد الإقليمية المنظمة.

التوصيات

- وضع وتنفيذ ميزانية وطنية حساسة للنوع الاجتماعي مع تخصيصات واضحة لمكافحة العنف ضد المرأة.
- تأسيس التنسيق بين الوزارات عبر بروتوكولات ملزمة.
- تعزيز أطر التعاون الثنائي والإقليمي لتعزيز الرصد والمساءلة.

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

Regional Observatory on VAWG
المرصد الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات